

ملتقى دولي حول: إدارة الأزمات في الوطن العربي -الواقع والتحديات-

المحور الخامس: عرض تجارب بعض الدول في إدارة الأزمات

عنوان المداخلة: الأزمات المالية في دولة المكسيك (الأسباب، العلاج والدروس المستفادة)

الاسم واللقب: أحمد عكاشة عزيزي الجنس: <input checked="" type="checkbox"/> ذكر <input type="checkbox"/> أنثى الدرجة العلمية: أستاذ مساعد قسم ب- التخصص الدقيق: اقتصاد دولي المؤسسة الأصلية: جامعة أدرار الدولة: الجزائر رقم الهاتف/ الفاكس: 0662358281 البريد الإلكتروني: ahmedoukachaazizi@yahoo.fr	الاسم واللقب: مسعود بكادي الجنس: <input checked="" type="checkbox"/> ذكر <input type="checkbox"/> أنثى الدرجة العلمية: أستاذ مساعد قسم ب- التخصص الدقيق: اقتصاد دولي المؤسسة الأصلية: جامعة أدرار الدولة: الجزائر رقم الهاتف/ الفاكس: 0667602811 البريد الإلكتروني: masoudadrar@yahoo.fr
---	---

ملخص

تتناول هذه الورقة البحثية الأزمات المالية التي مرت بالمكسيك، حيث عاشت هذه الأخيرة أزمة مديونية في سنة 1982، والتي تمثلت بإعلان المكسيك عن عجزها عن الوفاء بخدمة ديونها، والذي أحدث ذعرا في الدوائر المالية وقتذاك، باعتبار أن المكسيك كانت من أكثر بلدان العالم مديونية، وكذا التخوف من أن اتخاذ الأقطار الأخرى المثقلة بالديون لقرارات مماثلة ووقوع أزمة عالمية شبيهة بتلك التي حدثت في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين.

ولاحتواء هذه الأزمة وإدارتها سارع صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة الأمريكية إلى العمل على تطويقها من خلال تقديم قروض للمكسيك وإعادة الجدولة لمستحققاتها. ونتيجة للخطوات التي اتخذها صندوق النقد الدولي شرعت المكسيك في بذل جهود في تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها اقتصادها، إلا أن أصبح ينظر للمكسيك كنموذج ناجح في تطبيق البرامج الإصلاح الخاصة بصندوق النقد الدولي.

من جانب آخر فإن انفجار أزمة عام 1994 وضعت حدا لحلم النجاح، وأثارت الشكوك حول تلك الإصلاحات التي ما لبثت حتى برز وجود عجز مستمر ومنتزاد في ميزان المعاملات الجارية للمكسيك وتساعد حجم الدين الداخلي، بإضافة إلى حدوث اضطرابات مالية وتقلبات في سعر الصرف.

الكلمات الدالة: الأزمة المالية، المديونية، الانكشاف الاقتصادي، سعر صرف.

Résumé :

Ce document traite des crises financières qui ont passé au Mexique, où elle a vécu la dernière crise de la dette de la rubrique dans l'année 1982, marquée par l'annonce du

Mexique pour son incapacité à répondre le service de la dette, ce qui a provoqué la panique dans les milieux financiers à l'époque, étant donné que le Mexique est l'un du monde le plus endetté, ainsi que la crainte que d'autres pays prennent des résolutions similaires très endettés et l'apparition d'une crise mondiale semblable à ceux qui ont eu lieu au début des années trente du XXe siècle.

En revanche, pour camoufler de cette crise, l'FMI et les États-Unis d'Amérique donnés des aides financière du Mexique a travers des prêts . En conséquence des mesures prises par l' FMI, établi au Mexique, plutôt que des efforts pour corriger les déséquilibres structurels auxquels l'économie, cependant, est considéré comme un modèle de réussite pour le Mexique dans la mise en œuvre des programmes de réforme du Fonds monétaire international .

A cet égard, après l'application de cette mesure, en 1994 un autre crise éclate et a mis fin au rêve de succès, et soulevait des doutes au sujet de ces réformes que ce même vite apparut comme un déficit continu et croissant de la balance courante du Mexique et de l'escalade de la dette interne, qui créer un climat de l'incertitude dans le Mexique.

Mots clés: crise financière, l'endettement, l'exposition économique, taux de change.

مقدمة:

لقد شكلت عملية تكرار حدوث الأزمات المالية في الدول المختلفة ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام، وذلك نظراً لما صاحبها من آثار سلبية حادة وخطيرة هددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية، هذا بالإضافة إلى أن عدوى تلك الأزمات قد امتدت لتشمل دولاً أخرى، وذلك كنتيجة للانكشاف الاقتصادي والمالي الذي تشهده هذه الدول في ظل تطور ظاهرة العولمة وما ينتج عنها من تزايد في أوجه الترابط والتشابك وعلاقات التأثير والتأثير بين مختلف دول العلم، المتقدمة منها والنامية.

تعد المكسيك من الدول التي عانت أزمتهن ماليتين في العقدين الأخيرين من القرن العشرين. في هذه الورقة يتم البحث عن أسباب وقوع وحدث الأزمات في المكسيك وكذا كيفية إدارتها ومعالجتها واستخلاص أهم الدروس التي يمكن أن يستفاد منها وهذا من خلال اعتماد ثلاثة محاور:

1. أسباب الأزمات المالية المكسيكية.

2. الإجراءات المتبعة لمعالجة الأزمات المالية المكسيكية.
3. الدروس المستفادة من الأزمات المالية المكسيكية.

1. أسباب الأزمات المالية المكسيكية.

عاشت المكسيك أزميتين متتاليتين، أولها أزمة في الثمانينات حيث أن فشلها في سداد ديونها عام 1982 أدى إلى انفجار الأزمة المعروفة بأزمة المديونية، كما أنها مرت أيضا في التسعينات بأزمة أخرى في أواخر عام 1994 وهي أزمة انهيار عملة المكسيك "البيزو" وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

1.1 أزمة المديونية الخارجية بالمكسيك:

في عام 1982 أقدمت الحكومة المكسيكية على تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي في ظروف اقتصادية متأزمة، تمثلت بإعلان المكسيك عجزها عن الوفاء بالتزامات خدمة ديونها الخارجية ووصل معدل التضخم بها إلى 100%، وانسحب بنك المكسيك من سوق العملات الأجنبية مرتين وتسارع هروب رؤوس الأموال الأجنبية.

لقد أحدث إعلان المكسيك دعرا في الدوائر المالية الدولية حينذاك، ذلك نظرا لأن المكسيك في ذلك الوقت كانت تمثل من أكثر بلدان العالم مديونية، كما أن نسبة كبيرة من ديونها كانت مستحقة للعديد من البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية.

إلى جانب ذلك، خشيت الدوائر المالية حينئذ أن يترتب على مسألة توقف المكسيك على خدمة ديونها اتخاذ الدول الأخرى المثقلة بالديون لقرارات مماثلة، ومن ثم حدوث تصدعات خطيرة في النظام النقدي العالمي، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى أزمة عالمية شبيهة بتلك التي حدثت في عقد الثلاثينات من القرن العشرين.

2.1 الأزمة المالية المكسيك 1994-1995

وتمثل أهم أسباب هذه الأزمة في مايلي¹:

1. تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى المكسيك في أعقاب تنفيذها لبرنامج الإصلاح الاقتصادي عام 1989، أدى إلى إخفاء حقيقة العجز في حساب العمليات الجارية، والتدهور في المدخرات الخاصة وتقييم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية.
2. المغالاة في تقييم سعر صرف " البيزو " المكسيكي مما أدى إلى ارتفاع شديد في الاستهلاك ومن ثم زيادة الواردات بكميات كبيرة، نتيجة قيام المستوردين باستيراد السلع التي يخشون أن تصبح أسعارها أعلى فيما بعد.
3. أدى تفاقم المشاكل التي خلفتها المغالاة في تقييم العملة إلى زيادة الاعتقاد في أنها لن تختفي دون خفض في قيمة العملة، وأن تأجيل الإصلاح يؤدي إلى تكلفة أعلى لها.

¹ بن مساعد عبد الرحمان، انعكاسات الأزمات المالية على استقرار النظام النقدي الدولي-دراسة حالة الأزمة المالية العالمية 2007-، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة(الجزائر)، 2009، ص102.

4. سلسلة الاضطرابات المالية والتقلبات في سعر الصرف التي مر بها الاقتصاد المكسيكي، كانت نتيجة مباشرة لعوامل اقتصادية خارجية وعوامل سياسية داخلية، حيث أدت العوامل الخارجية لانخفاضات متتالية في الاستثمارات غير المباشرة، وأسهمت العوامل الداخلية في إشاعة جو من الغموض الشديد على المستوى الاقتصادي والتساهل في السياسة النقدية خلال عام 1994، والتي أدت إلى التوسع السريع في الائتمان الممنوح من البنوك التجارية وبنوك التنمية للقطاع الخاص.

5. تعويم "البيزو" المكسيكي وتخلى الحكومة عن التزاماتها بإدارة نظام سعر الصرف مما أدى إلى آثار سلبية شديدة على توقعات الأسواق المالية حيث انخفضت قيمة "البيزو" بحوالي 40 % في 1995/01/31.

6. تثبيت سعر الصرف المكسيكي جعل من الصعب درء هجمات المضاربة التي تزداد عندما يكون النظام المالي ضعيف، إضافة إلى أن الزيادات المطلوبة في سعر الفائدة من أجل دعم سعر الصرف لها تأثير سلبي على النظام المالي وتسبب أزمة في هذا القطاع.

وأدت الأزمة المالية في المكسيك إلى حدوث عجز كبير في ميزان المدفوعات، وتوقفت معه المكسيك عن سداد الديون الخارجية مع حدوث زيادة سريعة في معدلات التوسع النقدي، الذي ساهم في المضاربة على العملة المكسيكية التي انهارت بشدة.

2. الإجراءات المتبعة لإدارة الأزمة المكسيكية:

بمجرد اندلاع الأزمة المكسيكية شرعت المكسيك في بذل جهود كبيرة لتصحيح اقتصادها الكلي، وذلك لمنع انهيار نظامها المالي وجهازها الإنتاجي، إضافة إلى إجراء تعديلات مالية ونقدية وتطبيق إصلاحات هيكلية.

إلى جانب ذلك، شرعت المكسيك في تفاوض من أجل الحصول على دعم مالي مع الحكومة الأمريكية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، كما اتخذت السلطات المكسيكية تدابير وقائية على السوق المالية المحلية لتفادي العدوى، وذلك عن طريق إنقاذ المصاريف والمقترضين على نطاق واسع والحيلولة دون انهيار المؤسسات المالية.

1.2. معالجة أزمة 1982

لتطويق الأزمة المكسيكية وعلاجها استعانت المكسيك بصندوق النقد الدولي، حيث قام هذا الأخير بدور قيادي انتهى بالاتفاق مع جميع الأطراف المعنية - الدول الدائنة- على ما يسمى برابطة الإنقاذ والتي اشتملت على مجموعة من العناصر يأتي على رأسها ما يلي²:

- تعهد المكسيك بتنفيذ برنامج التثبيت باتفاق مع الصندوق النقد الدولي.
- قيام الصندوق النقد الدولي بتقديم قرض كبير من موارده للمكسيك.
- قبول البنوك التجارية لجدولة مستحققاتها خلال فترة معينة، مع تقديم قروض جديدة للمكسيك لمساعدتها على تخطي الأزمة.

وقد اعتبرت هذه العملية بمثابة نجاح للصندوق النقدي الدولي، كما ساعدت على شيوع روح التفاؤل بالنسبة لعلاج أزمة الديون الخارجية في ذلك الوقت.

وهكذا، فقد شرعت المكسيك بدءاً من عام 1982 في بذل جهود كبيرة لتصحيح اقتصادها الكلي وما تعاني منه من خلل هيكلي، إلا أن التقدم الذي أحرزته لم يكن تقدماً متوازناً. ويرجع السبب في ذلك إلى أن بطء سرعة التغيرات الهيكلية قد عرقل جهود المكسيك المبذولة لتحقيق التكيف وذلك إلى أن بطء سرعة التغيرات الهيكلية قد عرقل جهود المكسيك المبذولة في الفترة من عام 1982 وحتى عام 1988م، وبات جلياً أن هناك حاجة إلى جهد مستمر ومتعدد الجوانب كي تتمكن المكسيك من تحقيق استقراراً دائماً على صعيد الاقتصاد الكلي ونمواً اقتصادياً، حيث وصل عجز الموازنة العامة في عام 1987م إلى 16% من الناتج المحلي الإجمالي، كما وصل معدل التضخم إلى 140%، وزاد الدين الخارجي عن 100 مليار دولار، وذلك على الرغم من الجهود المبذولة في تلك الفترة

ومن ثم ففي أواخر عام 1988، عجلت المكسيك بعملية الإصلاح بمساندة الصندوق النقدي الدولي والبنك العالمي بأن وضعت برنامجاً شاملاً لتحقيق النمو، ولقد اشتمل ذلك البرنامج على مجموعة من السياسات المالية والنقدية، بالإضافة إلى طائفة واسعة من الإصلاحات الهيكلية المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية، وترشيد مشروعات القطاع العام، ونقل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، وتخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، وإلغاء اللوائح المفروضة على بعض الأنشطة الاقتصادية، كل ذلك على أساس أن هذه الإصلاحات من شأنها المساعدة على زيادة الكفاءة الاقتصادية وتمهيد السبيل أمام النمو في المدى المتوسط والجدول الموالي يبين مجموعة من السياسات والإصلاحات.

سياسات وإصلاحات	مجالاتها	أهدافها
سياسات تثبيت اقتصادي	سياسات سعر الصرف	- تخفيض اسمي متحكم فيه.
	سياسة نقدية	- إلغاء عملية تمويل العجز في الموازنة عن طرق طبع النقود. - المحافظة على أسعار فائدة حقيقية مرتفعة.
	سياسة مالية	- تخفيض النفقات العامة. - توسيع قاعدة الإيرادات.

² هبة محمود الطنطاوي الباز، الأزمات المالية المعاصرة (الأسباب - العلاج - الدروس المستفادة) (دراسة مقارنة)، رسالة الدكتوراه، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة عين الشمس، ص 85.

سياسة الأجور والأسعار	- زيادة في الأجور مرتبطة بالإنتاجية. - وضع حدود على ارتفاع الأسعار.
في مجال التثبيت (أو إصلاحات خاصة بسياسات التثبيت)	- إصلاح النظام الضريبي. - تحقيق استقلالية البنك المركزي. - إلغاء قيود الصرف. - إلغاء معايرة الأجور.
إزالة القيود	- تحرير الأسعار. - تخفيض الدعم خصخصة المشروعات العامة. - إعادة هيكلة صناعة البترول.
تحرير التجارة الدولية	- عقد اتفاقيات للتجارة الحرة. - تخفيض الضرائب على الإيرادات. - إزالة الحواجز غير الجمركية.

المصدر: هبة محمود الطنطاوي الباز، الأزمات المالية المعاصرة (الأسباب - العلاج - الدروس المستفادة) (دراسة مقارنة)، رسالة الدكتوراه، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة عين الشمس، ص 85.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجهود والإصلاحات المبذولة آنذاك قد أثمرت عن نتائج طيبة، حيث أن الطائفة العريضة من الإصلاحات الهيكلية التي استهدفت في المقام الأول تحسين المناخ الاقتصادي على الصعيد الجزئي، قد أدت هي والسياسات القوية على صعيد الاقتصاد الكلي إلى إعادة تنشيط القطاع الخاص. وكذلك ازدادت المدخرات المالية زيادة كبيرة بعد التحرير المالي، كما تحسنت المالية العامة أيضاً، وذلك بسبب الإصلاح الضريبي والرقابة على المصرفيات والتخلي عن مشروعات القطاع العام.

ويضاف إلى ذلك أن المراجعات التي تمت في اللوائح القانونية للاستثمار الأجنبي، وانصراف النية إلى نقل الملكية العامة للبنوك التجارية إلى الملكية الخاصة، وإلغاء اللوائح المقيدة للنشاط الاقتصادي، قد اجتذبت مبالغ كبيرة من الاستثمار الأجنبية الخاصة واستعادت رؤوس الأموال من الخارج.

كما أدت سياسات الإصلاح الاقتصادي المتبعة خلال الفترة 1988-1994 إلى انخفاض كبير في معدل التضخم، وتحسين ملحوظ في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وزيادة معدل الأجور، وتخفيض معدل البطالة، وتحسين المؤشرات الاقتصادية الأساسية بدرجة ملحوظة.

كل تلك التطورات كانت تشير إلى المكسيك مقدمة على التمتع بنمو اقتصادي مستديم. كما أنه في هذا السياق تدفقت كميات غير مسبوقه من رؤوس الأموال إلى الاقتصاد المكسيكي، حيث بلغت كميات غير تلك التدفقات حوالي 104 مليار دولار بين عامي 1990 و1994، أي ما يمثل حوالي 20% من إجمالي التدفقات الرأسمالية إلى الاقتصاديات النامية خلال تلك الفترة.

ومن ثم، أصبح ينظر إلى المكسيك باعتبارها نموذجاً مرموقاً للنجاح في تنفيذ برامج التثبيت والتكيف الخاصة بصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

2.2. معالجة أزمة المكسيك عام 1994-1995:

أدركت الحكومة المكسيكية أن هذه الأزمة المالية لم يسبق لها مثيل وتتطلب عدداً من تدابير التصحيح بعيدة المدى، بالإضافة إلى ضرورة توافر دعم مادي استثنائي، فلم يكن التحدي الذي تواجهه السياسة الاقتصادية يتمثل في تخفيض عجز الحساب الجاري فحسب بل أيضاً في اتخاذ تدابير تمنع انهيار القطاعين المالي والإنتاجي.

وهكذا، فقد طلبت المكسيك مرة أخرى المساعدة من صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة، وذلك للإسهام في محاولة تثبيت سعر الصرف. وبناء عليه فقد قام الصندوق بالتغاضي عن القواعد التي كان قد قام بوضعها بنفسه، وشارك الولايات المتحدة في عملية إنقاذ سريع، حيث قام بتقديم 17.8 مليار دولار، بينما قامت الولايات المتحدة بتقديم 20 مليار دولار من صندوق تثبيت أسعار الصرف، وذلك لدعم عملية الإصلاح في المكسيك.

وقد فسر البعض اتجاه صندوق النقد الدولي إلى تقديم المساعدة إلى المكسيك على هذا النحو بأنها كان يخشى أن مثل هذه الأزمة لو تركت دون علاج حاسم وسريع سوف تؤدي إلى زعزعة النظام المالي الدولي بأسره وتهدد استقراره، وذلك لأن الأمر لن يتوقف عند حد انسحاب الاستثمارات الأجنبية من المكسيك ولكنه قد يمتد إلى انسحابها من كل الأسواق الصاعدة في أمريكا اللاتينية كالأرجنتين والبرازيل وشيلي، وكذلك أسواق دول جنوب شرق آسيا الصاعدة كإندونيسيا وتايلاند والفلبين، وفي ذلك ضربة قاسية لمستقبل الاستثمارات في الدول النامية.

أما الدور الحاسم الذي قامت به الولايات المتحدة من أجل إنقاذ المكسيك من أزمتها المالية فيجد تفسيره في أن العلاقات بين الدولتين في مجال التجارة السلعية والخدمية والاستثمارات والسياحة تبلغ أضعاف حجم العلاقات المناظرة بين الولايات المتحدة وكل بلدان أمريكا اللاتينية. هذا بالإضافة إلى أن وجود المكسيك في منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية. هذا بالإضافة إلى أن وجود المكسيك في منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية(نافتا) جعل الولايات المتحدة حريصة على إنقاذها مالياً، وذلك للحفاظ على قوة وتماسك ذلك التكتل الذي أقيم في مواجهة التكتل الأوروبي على الضفة الأخرى من الأطلنطي.

وإلى جانب طلب المساعدة من المؤسسات المالية الدولية وحكومة الولايات المتحدة على هذا النحو، قامت المكسيك من جانبها باتخاذ مجموعة من التدابير الوقائية حيال الأسواق المالية الداخلية لتجنب العدوى ومنع حدوث انهيار واسع المدى للمؤسسات المالية، ولقد اشتملت تلك التدابير قيام البنك المركزي بتوفير سيولة من النقد الأجنبي للمصارف التجارية لتحاكي تأخرها عن سداد التزاماتها الأجنبية.

3. الدروس المستفادة من الأزمة المكسيكية:

من خلال دراسة الأزمة المالية التي ألمت باقتصاد المكسيكية، يمكن استخلاص مجموعة من دروس التي يمكن أن تفيد الدول النامية بصفة عامة والبلدان العربية بصفة خاصة في إدارة أزماتها. وتتمثل أهم الدروس المستفادة في مايلي:

• يتعين على الدول النامية -ومن بينها الدول العربية- أن تعتمد على ذاتها في تطوير وتكوين طاقتها الادخارية لتمويل الاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك كآلية راسية لتجنب الوقوع في الأزمات المالية والتي يتسبب فيها -في غالب الأحيان- التدفقات المالية الأجنبية القصيرة الأجل بمختلف أنواعها، والاستثمارات الأجنبية غير المباشرة.

غير أن هذا لا يفي أن تشجيع واستدعاء الاستثمارات الأجنبية لم يعد مطلوباً فحسب، بل أن جميع دول العالم المتقدمة منها والنامية تتسابق من أجل جلب هذه الاستثمارات، ولكن ما يطلب من الاقتصادات الناشئة -ومن بينها الدول العربية- أن تسعى في المراحل الأولى لعمليات التنمية الاقتصادية إلى تأمين نفسها من الاستثمارات الأجنبية غير المباشر، والتي يمكن أن تلوذ إلى الهروب، وبالمثل الحيلة من تقلبات التمويل قصير الأجل.

• يتطلب من الاقتصادات الناشئة، ومن بينها اقتصادات الدول العربية أن تدير أسعار صرفها وذلك بعدم المغالاة في تقييم عملتها مقابل العملات الأجنبية، لأن ذلك سوف يؤدي بالاقتراب إلى فقدان تنافسيته مسبباً بذلك عجزاً في ميزان المدفوعات.³ أن المغالاة في تقييم أسعار الصرف كثيراً ما يؤدي إلى تشجيع أفراد على زيادة الطلب لسلع الاستهلاكية وخاصة الأجنبية منها، وانخفاض المدخرات المحلية مسبباً بذلك ارتفاع حجم الواردات وتراجع في تكوين المدخرات الخاصة.

إلى جانب ذلك، فإن مثل تلك المغالاة إذا تزامنت مع عملية تحرير التجارة، فإن أثرها ستكون مضاعف، إذ تؤدي إلى قفزة كبيرة في حجم الواردات وذلك نتيجة لإلغاء القيود والحوافز المفروضة على عمليات التبادل التجاري، وإذا تم التشكيك في استمرار التحرير التجاري فإن المؤسسات التجارية والأفراد سيمضون في زيادة الاستيراد بلا ضابط لغرض الاحتياط مسبباً بذلك تزايد حجم العجز الخارجي.

• من الأمور الأساسية التي قد تؤدي إلى وقوع الأزمات مسألة وجود ارتباط للعملة المحلية بعملة أخرى أو وجود ركيزة لسعر الصرف، حيث أنه من أجل طمأننة المستثمرين المحتملين لجأت عدة بلدان صاعدة، ومنها المكسيك، إلى ربط عملتهم بالدولار (إتباع نظام مرساة سعر الصرف بالنسبة للدولار)، وذلك الوضع قد أدى إلى وجود أسعار صرف لا يمكن الحفاظ عليها ودعمها في ظل وجود تراكم لعجز المعاملات الجارية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يصعب درء هجمات المضاربة عن هذا النوع من ترتيبات سعر الصرف، وبخاصة حينما يكون النظام المالي للبلد ضعيفاً والزيادات المطلوبة في سعر الفائدة من أجل دعم سعر الصرف لها تأثير سلبي شديد على النظام المالي بل تسبب أزمة في هذا القطاع.

وعلاوة على ذلك، يمكن أن تسبب ركائز سعر الصرف تشوهات في النظام المالي. وبقدر ما يعتبر بعملة أخرى ضماناً بأنه لن يحدث تغير في قيمة العملة، فإنه يعتبر حافزاً على الاقتراض بالعملة الأجنبية ويشجع قطاعي المال والأعمال على التعرض لمخاطر صرف مفرطة.

• تخلف العولمة المالية تحديات كبرى، فالنظام المالي الدولي الراهن يكشف أوجه الضعف الاقتصادية للبلدان بسرعة ويعاقبها عليها، كما أنه ييسر نقل الاضطرابات المالية على الصعيد العالمي من دولة لأخرى ومن منطقة لأخرى. لذلك يتوجب على البلدان المختلفة الحفاظ على تطبيق السياسات الاقتصادية السليمة والمتسقة والمناسبة.

³ هبة محمود الطنطاوي الباز، المرجع السابق، ص 92.

- لقد بدأت الأزمة بعجز ضخّم في ميزان العمليات الجارية في ميزان المدفوعات، أدى إلى توقف المكسيك عن سداد ديونها الخارجية، ثم انهارت العملة الوطنية، ولولا تدخل صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة الأمريكية بتقديم قرض قدره 40 مليار دولار، استخدمته المكسيك لخدمة.
- إن فهم مشكلة أزمة سعر الصرف المكسيكية لم تكن صعبة بقدر صعوبة تنفيذ الإجراءات الاقتصادية السليمة لاحتوائها، حيث ظلت الأموال المتدفقة من الخارج تقوم بتمويل العجز في الحساب الجاري⁴.
- إن إلغاء قيود تحويل العملة الوطنية و تطبيق التعويم الكامل، و فتح أسواق المال على مصراعيه الاستثمار الأجنبي يعتبر إجراء متسرعا قامت به المكسيك⁵.
- إن قرار الحكومة ببيع جزء من احتياطي العملات الأجنبية لديها بهدف الحفاظ على استقرار عملتها لم يكن قرارا صائبا حيث أدى إلى انخفاض هذا الاحتياطي⁶.
- إن الاعتماد على التدفقات الرأسمالية المتقلبة تسبب مشاكل لاقتصاد الدولة المتلقية، بسبب فقدان الرقابة المحلية و المغالاة في سعر الصرف الحقيقي.
- في ظل التحرر المالي و ضعف الرقابة والإشراف الجيد للبنك المركزي على البنوك والسياسة النقدية يعرضها لمخاطر الائتمان والسيولة.

نستنتج أن التدابير التصحيحية على المستوى المالي المتجسدة في تعويم سعر الصرف و تحرير الأسواق، بالإضافة إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، وعلى المستوى الداخلي تمثلت في دعم البنوك وتوفير السيولة النقدية . كانت هذه الإجراءات فعالة وذات فائدة رغم ضخامة تكلفتها البالغة 12 % من الناتج المحلي لسنة 1997 يستهلك على مدى 30 سنة⁷.

4 - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، السيدة مصطفى إبراهيم، إيمان محب ذكي ، قضايا اقتصادية معاصرة، الإسكندرية، الناشر قسم الاقتصاد، 2005 ، ص ص 128 – 129 .

5 - رايس مبروك، العولمة المالية و انعكاساتها على الجهاز المصرفي - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005 ، ص 105 .

6 - العقون نادية، تحرير حركة رؤوس الأموال و آثارها على ميزان المدفوعات- دراسة حالة الجزائر الفترة 1990-2000 . رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003-2004، ص 100 .

7 - العقون نادية، المرجع السابق، ص 100.

المراجع:

- بن ساعد عبد الرحمان، انعكاسات الأزمات المالية على استقرار النظام النقدي الدولي-دراسة حالة الأزمة المالية العالمية 2007-، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة(الجزائر)، 2009،
- رايس مبروك، العولمة المالية و انعكاساتها على الجهاز المصرفي – دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، السيدة مصطفى إبراهيم، إيمان محب ذكي، قضايا اقتصادية معاصرة، الإسكندرية، الناشر قسم الاقتصاد، 2005.
- العقون نادية، تحرير حركة رؤوس الأموال وآثارها على ميزان المدفوعات- دراسة حالة الجزائر الفترة 1990-2000، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003-2004.
- هبة محمود الطنطاوي الباز، الأزمات المالية المعاصرة (الأسباب –العلاج- الدروس المستفادة) (دراسة مقارنة)، رسالة الدكتوراه، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة عين شمس، 2008.